يوضح عدد من الجرائم المالية وعمليات الاحتيال العالمية، مستوى التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي في هذه الأيام. والاحتيال على الشركات في نيجيريا من قبل إدارات ليفر براذرز، تلعب عمليات التدقيق التقليدية دورًا مهمًا في اكتشاف الأنشطة المتعلقة بالاحتيال ومنعها. التدقيق التقليدي هو عملية تفحص ظاهريًا المعاملات المالية لتحديد ما إذا كانت تتوافق مع السياسات والإجراءات والممارسات المقررة (دادا وجيموه، إلا أن تزايد الفضائح المالية أثار تساؤلات حول مساءلة المدقق التقليدي في منع الفساد (هوجان، إن انتشار التجارة الإلكترونية نتيجة للتطورات التكنولوجية الجديدة سهّل على المحتالين اختلاس مبالغ كبيرة من حسابات الشركات والمؤسسات المالية وحتى الحكومات حول العالم (حجازي، 2013) إلى حد أن دور مهنة المحاسبة كحارس لثقة الجمهور يتضاءل بسبب انتشار حالات الاحتيال التي يقوم بها المدققون التقليديون. أدى فشل أساليب التدقيق التقليدية في الكشف عن الاحتيال في الشركات إلى تزايد الطلب على تقنيات المحاسبة والتدقيق المتقدمة، لاكتشاف وتصحيح ومنع الاحتيال والممارسات المحاسبية الخادعة والإبداعية المعروفة باسم العرض المحاسبي. غالبًا ما يُنظر إلى اكتشاف جرائم الاحتيال وجرائم ذوي الياقات البيضاء على أنها وظيفة أساسية للمحاسبة والتدقيق التقليدية. وكان من المقرر منع الاحتيال من خلال عمليات التدقيق المنتظمة التي يجريها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون. أو تدقيق الاحتيال أو تدقيق الطب الشرعي، هي نظام محاسبي يجمع بين الطب الشرعي والمحاسبة والتدقيق. تستخدم المحاسبة القضائية تقنيات التدقيق والتحقيق لفحص البيانات المالية للشركة. توفر المحاسبة الجنائية تحليلاً محاسبيًا مناسبًا لقاعة المحكمة. يتم تدريب المتخصصين في المحاسبة الجنائية بما في ذلك العمل كشاهد خبير في إجراءات المحكمة، Kaoje,) على النظر إلى ما هو أبعد من الأرقام والتعامل مع حقائق الأعمال وتقييم الأعمال (ديفيس، يعمل ممارسو المحاسبة الجنائية في بيئة اجتماعية وثقافية واقتصادية تتضمن مدونات قواعد السلوك بناءً على المواقف والمعتقدات والترتيبات المؤسسية والأطر القانونية والمعايير والمعايير المقبولة قضائيًا لمهنة الطب الشرعي العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية تصف العوامل الاجتماعية معايير السلوك Leyira & Tony-Obiosulesi,) الاجتماعي بناءً على المواقف والمعتقدات الفردية والجماعية، بينما تصف العوامل المؤسسية القوانين والمعايير المختلفة لممارسة المحاسبة الجنائية. والرجال والنساء متورطون في أنشطة الاحتيال والاحتيال. ومن موظفي القانون إلى موظفي إنفاذ القانون، ومن الباعة في الأسواق إلى الباعة المتجولين، فإن الاتجاهات في جرائم الاحتيال والجرائم المرتبطة بالاحتيال لا نهاية لها (ديكسون، والمحسوبية (منح المحسوبية على أساس العلاقات العاطفية بدلاً من الجدارة)، والاختلاس (التحويل غير القانوني للموارد العامة لصالح القطاع الخاص). وهو أسلوب حياة ينحرف عن الواجبات العادية للأدوار العامة لتحقيق مكاسب خاصة، تم سن القوانين المناسبة لمحاكمة جميع أعمال الفساد، وتشمل هذه القوانين قانون لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية لعام 2004، وقانون (حظر) غسل الأموال لعام 2011، وقانون الأدلة النيجيري لعام 2011 بصيغته المعدلة، وقانون الممارسات الفاسدة والجرائم الأخرى ذات الصلة لعام 2011. وجزء مهم من هذه القوانين هو مكافحة الفساد. والتي تميل إلى تغيير الأعراف السلبية في المجتمع. لا تزال هناك أسئلة كثيرة حول مدى مساهمة العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمؤسسية الحالية في تعزيز فعالية المحاسبة الجنائية في نيجيريا. تركز هذه الدراسة على تأثير اللوائح المهنية والعوامل المؤسسية والعوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل الاقتصادية على ممارسة المحاسبة القضائية بين المحاسبين المهنيين في لاغوس، ولا يمكن المبالغة في التأكيد على دور المحاسبة الجنائية في الأنشطة المتعلقة بالاحتيال إلى الحد الذي أشار فيه أومونـدي وأوير (2003) استنادا إلى مراجعة الأدبيات الخاصة بهم إلى أن الشركات العامة والخاصة في نيجيريا تعاني من الشلل بسبب الاحتيال الذي ترتكبه الإدارة والموظفين. تظهر الدراسات حول الأهمية المتزايدة للمحاسبة الجنائية كأداة في مكافحة الاحتيال والفساد أنه على الرغم من أن خدمات المحاسبة الجنائية لا تزال جديدة بالنسبة لمعظم الشركات والمؤسسات العامة في نيجيريا، قالت أوكونجو إيويالا (2015) إن الفساد متوطن في البلاد لأن نيجيريا تفتقر إلى المؤسسات والأنظمة والعمليات لمنع الفساد. وكشفت دراسة استقصائية أجراها أصحاب المصلحة حول حالة منظمات الأعمال وحالات الإفصاح عن تورط المحاسبين والمدققين. مع تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وإذا لم يتم التصدي لموجة الاحتيال والفساد في كل من القطاعين العام والخاص، فقد تؤدي إلى انهيار منظمات الأعمال، أصبحت ممارسات المحاسبة والمراجعة القضائية جزءًا أكثر أهمية من ممارسات المحاسبة والتدقيق التناظرية بسبب الفشل العالمي للنهج التقليدية في منع الفساد واكتشافه في جميع مجالات الاقتصاد.

Summarized by © lakhasly.com